أثر لجان المراجعة على جودة التقارير المالية: دراسة على الشركات السعودية

ندى عبدالله القحطاني
طالبة دراسات عليا

د. ثامر سعد البراك
أستاذ مساعد

قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك فيصل
المملكة العربية السعودية

الملخص

جودة التقارير المالية من المواضيع التي أثارت اهتمام العديد من الأكاديميين والمهنيين لأهمية ما تقدمه من معلومات مالية وغير مالية تفي باحتياجات المستفيدين وبذلك جاءت هذه الدراسة بهدف دراسة أثر خصائص لجنة المراجعة المتمثلة في (الاستقلالية، الخبرة المالية، إجمالي ملكية الأسهم، حجم اللجنة، عدد الاجتماعات، إجمالي التعويضات، متوسط مدة عضوية أعضاء اللجنة)على جودة التقارير المالية ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الكمي لملاءمته لطبيعة الدراسة، وقد تم تطوير العديد من الفرضيات واختبار صحتها إحصائيًا وتم جمع البيانات يدويًا من التقارير المالية السنوية للشركات غير المالية المساهمة السعودية وذلك خلال الفترة (2019-2016)، وأظهرت نتائج الدراسة أن كلاً من ملكية أعضاء لجنة المراجعة للأسهم وإجمالي التعويضات كانت من الخصائص ذات التأثير الهام على جودة التقارير المالية، واستنادا عل ذلك فقد أوصت الدراسة بالتنويع في سياسة التعويضات لدى لجنة المراجعة مع مراعاة وضع حد أعلى يتناسب مع دور اللجنة وبما لا يؤثر على استقلاليتها، المتابعة المستمرة من قبل هيئة السوق المالية للتحقق من التزام الشركات بتطبيق لائحة الحوكمة بما يخص عمل لجان المراجعة حيث إن ذلك يسهم في التحسين من جودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: *ملاءمة المعلومات، الخبرة المالية، التعويضات، الاستقلالية، الشركات السعودية.*

المقدمة

تركزت أهداف التقارير المالية في إيصال معلومات مالية ذات فائدة إلى المستثمرين والمحللين وغيرهم من الأطراف المستفيدة حتى أصبحت هذه المعلومات من أهم الموارد الاقتصادية التي من خلالها يتم اتخاذ العديد من القرارات كتقييم لأداء الشركات، التنبؤ بالمخاطر المالية المستقبلية ومعرفة أفضل الفرص الاستثمارية، حيث أشارت دراسة Balagobei (2017) إلى أن المستثمرين يعتمدون بشكل كبير على المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي، وكما إن المعلومات المالية تسهم في تعزيز التنافسية بين الشركات بالإضافة إلى دورها الحيوي والهام في الأسواق المالية كونها محور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الدور الأساسي للمعلومات المحاسبية يتمثل في جودة القرارات المتخذة، إلا أن الأزمات الاقتصادية وحالات الفساد التي انتشرت سابقاً وما تبعها من خسائر مالية ضخمة وتعرض العديد من الشركات إلى الإفلاس كانت أسبابها تتمحور حول التلاعب والاحتيال في المعلومات المحاسبية والتضليل في عرض القوائم المالية مما أدى ذلك إلى التشكيك من جودة التقارير المالية وانخفاض ثقة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين في القوائم المالية، مما تطلب الأمر إلى زيادة الاهتمام بإعداد التقارير المالية والتركيز على جودتها من قبل الهيئات التنظيمية مما يسهم في منح انطباع جيد لدى المستثمرين ويعزز من ثقتهم ويرفع من كفاءة الأسواق المالية. وكما أشارت دراسة رشوان (2016) إلى أن تبني معايير المحاسبة الدولية جعل من القوائم المالية أكثر ملائمة كما انه لاحظ انخفاض في حالات عدم تماثل المعلومات. ومع ظهور حوكمة الشركات والتي كانت

* تم استلام البحث في يوليو 2024، وقبل للنشر في أغسطس 2024، وسيتم نشره في أكتوبر 2025.
(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/aja.2024.302517.1673

CC BY NC

من إحدى الوسائل التي أُوجدت لتعيد ثقة المستثمرين حول القوائم المالية حيث تعرُّف الحوكمة بأنها نظام قائم على إحكام وتنظيم وتحسين الطريقة التي تدار من خلالها الشركات على نحو يضمن تحقيق الممارسات السليمة ما بين الأطراف ذوي العلاقة من خلال مجموعة من الآليات والمبادئ وذلك بهدف تحقيق الشفافية والعدالة وتوفير معلومات سليمة بالإضافة إلى حماية حقوق أصحاب المصالح من خلال إعطائهم الحق في مسائلة إدارة الشركة. وفي هذا السياق بينت دراسة (عوادي وآخرون، 2020؛ أحمد، 2019) إلى أن تفعيل آليات الحوكمة له دور هام في جذب الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى توفير بيئة تتمتع بالأخلاق المهنية، وبذلك تسهم الحوكمة بالتقليل من الممارسات السلبية والتي يظهر تأثيرها على التقارير المالية. وتعد لجان المراجعة من اهم الآليات التي ترتكز عليها حوكمة الشركات حيث يتمثل دورها في الأثر الجوهري الذي تضيفه على الشركات من خلال التحقق من نظام الرقابة الداخلية والإشراف الفعال على سلامة وصدق التقارير المالية، وبذلك تبرز أهمية اللجنة في إضفاء المزيد من الثقة والتعزيز من جودة المعلومات باعتبار أن فعاليتها تتوقف على الخصائص التي تمتاز بها اللجنة (Ormino et al., 2015).

ومن هنا تبرز أهمية ما تقوم به المعلومات الواردة في التقارير المالية كونها تعد لغة الأعمال المشتركة التي تساعد في إعطاء تصور عن الوضع الاقتصادي للشركات ومالها من تأثيرات على السوق المالي مما يستدعي إلى زيادة الثقة في التقارير المالية وللتأكيد على مواءمتها مع احتياجات المستفيدين من خلال وجود لجان المراجعة كونها أحد نقاط القوة في نظام الحوكمة والتي ظهرت لحماية أصحاب المصالح والحد من التجاوزات غير الأخلاقية. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتولي اهتمامها نحو طرفين الأول وهم الجهات المنظمة للأسواق المالية والتي لها صلاحيات تنظيم ومراقبة أعمال الشركات المساهمة وذلك من خلال تقديم دليل علمي يهدف إلى التطوير من أعمال لجان المراجعة والتأكيد على قيامها بالدور الرقابي كونها من أهم العناصر الرقابية داخل الشركة، أما الطرف الآخر وهم المستثمرين باعتبارهم أحد المستفيدين من التقارير المالية وذلك من خلال تدعيم مقدرتهم على تحليل التقارير المالية.

وفي ضوء ما سبق فإن هذه الدراسة تأتي للكشف عن تأثير خصائص لجنة المراجعة المتمثلة في (الاستقلالية، الخبرة المالية، إجمالي الأسهم، الحجم، عدد الاجتماعات، التعويضات، متوسط مدة عضوية أعضاء اللجنة) على جودة التقارير المالية في الشركات غير المالية المساهمة السعودية لعامي 2019-2016، ويأتي ذلك للمساهمة في تقديم بعض النتائج الهامة لواضعي السياسات الذين يسعون إلى التعزيز من فعالية لجان المراجعة فضلاً عن إبراز أهميتها في الرفع من مستوى جودة التقارير المالية.

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

الإطار النظري

لجنة المراجعة

عرفت لجنة المراجعة بأنها إحدى اللجان الفرعية لمجلس الإدارة والتي تمتاز بالاستقلالية، حيث تكون آلية ترشيح أعضائها من قبل الجمعية العامة العادية وقد حددت لائحة حوكمة الشركات شروط تكوينها بحيث لا يتجاوز عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد عن خمسة على أن يكون أحد أعضائها ذو خبرة مالية ومحاسبية (لائحة حوكمة الشركات، 2021). وقد كان الاهتمام بلجنة المراجعة بشكل كبير نظراً لجوهرية الدور الذي تقوم به واعتباره حجر الزاوية في تطبيق منهج حوكمة الشركات (المنيف، 2006) باعتبار إنها إحدى آليات الحوكمة التي تسعى إلى فرض الرقابة والإشراف على عملية إعداد القوائم المالية وما يسبقها من سياسات محاسبية وأنظمة رقابية وكما إنها حلقة الوصل ما بين مجلس الإدارة وكلا من إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي بالإضافة إلى الصلاحية الكاملة التي تمكنها من التواصل مع جميع المستويات الإدارية وتسهل لها الوصول إلى السجلات. حيث تمثل الهدف الرئيسي منها في مساعدة مجلس الإدارة في التأكيد على سلامة وصدق التقارير المالية وانه تم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية من خلال دراسة التقارير المالية بشكل دوري (لائحة حوكمة الشركات، 2021). وقد كان ظهور لجنة المراجعة نتيجة للفضائح المالية وحالات التلاعب التي وجدت في التقارير المالية للشركات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية التي حصلت في نهاية القرن العشرين وما أعقبها من خسائر كبيرة وإفلاس الشركات والتي كانت بسبب الأخطاء المحاسبية والتساهل في ممارسات عملية المراجعة (المعتاز وبصفر، 2010) حيث نتج عن ذلك أزمة ثقة من قبل المستثمرين والمساهمين حول مصداقية وكفاءة التقارير المالية، ومن خلال ذلك كان لزاما على

الجهات التنظيمية من فرض إجراءات ومعايير تحد من مثل هذه الممارسات غير أخلاقية ومن هنا جاءت حوكمة الشركات وآلياتها. وتعتبر لجان المراجعة من الآليات التي لاقت اهتماما كبير على مستوى العديد من الدول وذلك لما قامت المنظمات المهنية من تقديم توصيات بإلزامية وجودها في الشركات نظرا لما تقدمه من فائدة نحو التقارير المالية ودعم استقلالية المراجع الخارجي كذلك تقييم نظم الرقابة الداخلية. وفي ضوء التطورات الحاصلة في الاقتصاد السعودي وما تشهده من اهتمام بالشركات المساهمة لما لها من أهمية اقتصادية بسبب كبر حجم رأس المال وتأثيراته على مستوى الفرد والدولة(الحربي، 2021) فقد حرصت الجهات المشرعة في الإسهام في تطوير تلك الشركات والاستفادة من مما تقدمه لجنة المراجعة من منافع فقد أصدرت وزارة التجارة في عام 1994م قرار رقم (903) القاضي بتكوين لجان المراجعة في الشركات المساهمة وتحديد آليات عملها واختيار أعضائها ومدة عضويتها. لجان المراجعة هي إحدى مصادر القوة التي تعطي ضمان حول صحة الممارسات العملية لدى الشركة والتحقق من استمراريتها باعتبارها مسؤولة عن الإشراف والرقابة على الأمور المالية وتقييمها للأنظمة الرقابية مما يضمن حماية من الممارسات غير الأخلاقية ويعظم مصالح المساهمين ويعزز أداء الحوكمة.

جودة التقارير المالية

يسعى النظام المحاسبي إلى قياس وتقييم أثر الأحداث الاقتصادية والعمليات المالية الحاصلة في المنشأة وتلخيصها وعرضها بصورة تقارير وقوائم مالية وذلك بهدف تقديمها إلى كافة الأطراف المستفيدة، حيث تعطي التقارير المالية صورة شاملة عن نتيجة أعمال المنشأة خلال السنة المالية. وترجع أهمية التقارير المالية إلى كونها إحدى اهم الموارد الاقتصادية ذات قيمة مؤثرة على كفاءة الأسواق المالية من خلال توافر المعلومات لدى للمستثمرين بأقل تكلفة وبالتوقيت الجيد.

وفي المملكة العربية السعودية ث كانت تتم عملية إعداد التقارير المالية وفق الإطار التنظيمي التابع لقانون الشركات الصادر عام 1965م من قبل وزارة التجارة والذي كان المرجع الرئيسي لتنظيم مهنة المحاسبة آنذاك إلى أن تم إنشاء هيئة المحاسبين القانونين في عام 1992م والذي تركزت جهوده في تنظيم والتطوير من شؤون المهنة وكانت من أبرزها اعتماد خطة التحول إلى المعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة في عام 2012م ودراسة مدى ملاءمة تطبيقها في السوق السعودي إلى أن تم فرض إلزامية تبني المعايير الدولية في العام 2017م على جميع الشركات المساهمة والمدرجة في السوق السعودي والسبب في ذلك يرجع إلى الرغبة في التحسين من جودة عرض القوائم المالية. وقد تعددت الدراسات في الكيفية التي يتم من خلالها تقييم جودة التقارير المالية فقد أشارت دراسة (محمد وحافظ، 2020؛ الرشيدي، 2012) على أن هناك مدخلين يتم من خلالها التقييم وهما: المدخل الأول يتمثل في استخدام الخصائص النوعية التي تتسم بها المعلومات المحاسبية فيما كان المدخل الثاني يعتمد على جودة الأرباح كآلية لتقييم جودة التقارير المالية، كما عرفها أبو رشيد (2015) بأنها تعبير عن مساهمة المعلومات في اتخاذ القرارات و قدرتها على تقيم الوضع الحالي للشركة ومقارنته مع الأداء الماضي وإمكانية التنبؤ بالفترات المستقبلية. وتبرز أهمية الملاءمة من خلال القرارات المتخذة من قبل المستفيدين من المعلومات المحاسبية في معرفة مدى ملاءمة المعلومة المتوفرة مقابل القرار الذي سيتم اتخاذه حيث يُعد ذلك نقطة البدء بالنسبة للمستفيد (طيبي وبن الشيخ، 2020). وأصبح التوسع في الأنشطة والأعمال التجارية يتطلب توفير معلومات ملاءمة وذات نفع أكثر، حيث إن الفائدة تتنوع بناء على طبيعة القرار المتخذ من قبل المستفيدين (عمر وباكرية، 2019).

وقد تناولت العديد من الدراسات نماذج لقياس القيمة الملاءمة كأحد مؤشرات جودة التقارير المالية، وذلك من خلال تحليل أثر المعلومات المحاسبية على القيمة السوقية للسهم حيث تعتمد الملاءمة على العلاقة بين الأرقام المحاسبية المنشورة في القوائم المالية والمتغير السوقي المتمثل في سعر السهم أو العائد على السهم (الرشيدي، 2012)، فيما اعتمدت العديد من الدراسات منها دراسة(Uwuigbe, 2013; Krismiaji & Surifah, 2020; Olbisi, 2020) على نموذج السعر(Ohlson, 1995) كمقياس لملاءمة المعلومات المحاسبية حيث يتكون هذا النموذج من مؤشرين هما القيمة الدفترية لحقوق الملكية لكل سهم وربحية السهم والمستمدة من قائمتي المركز المالي وقائمة الدخل مع سعر السهم (Kargin, 2013) ، ومن خلال هذا النموذج الذي يوضح العلاقة بين كلاً من ربحية السهم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية وتأثيرها على سعر السهم، بحيث إنه كلما زاد التأثير أدى ذلك إلى زيادة في ملاءمة المعلومات المحاسبية للشركة، وساهم في جودة التقارير المالية وبالتالي ترشيد عملية اتخاذ القرار. ويُعد هذا النموذج من أكثر النماذج ملاءمة، وذلك لأنه يعتمد على مدى قدرة الأرقام المحاسبية المنشورة في تفسير سعر السهم (القاموسي وفرحان، 2019).

الدراسات السابقة

استقلالية لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية

يعرف العضو المستقل وفق ما نصت عليه لائحة حوكمة الشركات بأنه أحد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين والذي يتصف بالاستقلال التام في مركزه وقراراته، ولا تنطبق عليه أي من عوارض الاستقلال (لائحة الحوكمة، 2021). وتعد الاستقلالية إحدى اهم الخصائص للجنة المراجعة حيث إن أهمية استقلالية اللجنة تبرز في مقدرة اللجنة على أداء دورها في مراقبة نشاط الشركة والتحقق من سلامة الأنظمة الرقابية بكفاءة وفاعلية، مما ينعكس ذلك على المعلومات المحاسبية وإظهارها بصورة حيادية. بالإضافة إلى أن وجود عضو مستقل في اللجنة يساعد على التقريب من وجهات النظر المختلفة ما بين الإدارة والمراجع الخارجي وذلك في سبيل إصدار تقارير مالية بجودة عالية (Kusnadi et al., 2016). وكانت دراسة Krismiaji & Surifah (2020) التي بحثت عن تأثير حوكمة الشركات ومستوى الامتثال للإفصاح عن المعايير الدولية للإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية حيث شملت الدراسة فترة خمس سنوات بعد التطبيق الكامل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للفترة 2017-2013 وذلك على 490 شركة مدرجة في البورصة الإندونيسية، وتوصلت إلى أن استقلالية لجنة المراجعة لها تأثير معنوي إيجابي على القيمة الدفترية للسهم بينما تأثيرها على ربحية السهم كان بشكل معنوي وسلبي. بالإضافة إلى دراسة كلا من Olbisi et al (2020). ودراسة Uwuigbe (2013) التي تمت على الشركات المدرجة في البورصة النيجيرية أظهرت أن استقلالية لجنة المراجعة لها تأثير معنوي وإيجابي على ملاءمة المعلومات المحاسبية. ووفقًا لدراسة Khudhair et al. (2019) أشارت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين نسبة المديرين غير التنفيذيين في لجنة مراجعة الحسابات وجودة مراجعة الحسابات وهذا يبني سمعة إيجابية في السوق ويوفر للمستثمرين والثقة. ويجادل Garcia-Meca & Sanchez-Ballesta (2009) بأن استقلالية لجنة مراجعة الحسابات يمكن أن تحسن بشكل كبير جودة ومصداقية التقارير المالية..

الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية

المعرفة المالية هي سمة مهمة تساعد في فهم الأمور المالية والمحاسبية للشركة لتقييم أداء الشركة وتقديم التوصيات المناسبة. كما إن الخبرة المالية لأعضاء اللجنة تيسر الاتصال بمراجعي الحسابات الخارجيين، حيث تعمل لجنة مراجعة الحسابات كوسيط بين مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات الخارجيين. ومما يتوقع أن هذا سيكون له تأثير على قيم الأسهم، مما يعزز ثقة المستثمرين (Hashim & Abdul Rahman, 2011). ونصت لائحة حوكمة الشركات على إلزامية أن يكون أحد أعضاء اللجنة مختصًا بالمسائل المالية والمحاسبية. حيث تجلب الخلفيات المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة مزايا عديدة لجميع جوانب عمل اللجنة ووجدت الدراسة Al Lawati & Hussainey (2021) أن أعضاء لجنة مراجعة الحسابات ذوي الخبرة المالية لديهم علاقة إيجابية بصنع القرار المالي في الشركات المالية. وفق دراسة أجراها Abernethy et al. (2014) أن الخبرة المالية للجنة مراجعة الحسابات ترتبط ارتباطا وثيقا بالتأخيرات في إيداع الأرباح ولأن وجود المحاسبين الماليين في لجنة مراجعة الحسابات يحسن من الخصائص النوعية والكمية للبيانات المالية من خلال الاستعراض السليم للتقارير بالوقت المناسب وهو عامل مهم في الإبلاغ المالي. أظهرت دراسة أجراها Ehigie & Isenmilia, (2020) أن المختصين الماليين والمحاسبين يحسنون من الكفاءة الفنية عن طريق تقليل الوقت الذي يقضونه في مناقشة القضايا المحاسبية والمالية مع الإدارة ومراجعي الحسابات الخارجيين.

ملكية أعضاء لجنة المراجعة للأسهم وجودة التقارير المالية

تعرف الملكية بأنها نسبة ما يملكه أعضاء لجنة المراجعة من أسهم لدى الشركة، حيث ذكر Kibiya et al (2016) إلى أن هناك ارتباط إيجابي ما بين ملكية الأعضاء للأسهم والرقابة على عملية إعداد التقارير المالية مما ينعكس على جودة التقارير المالية وبالتالي ملاءمة المعلومات المحاسبية للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين، وقد اتفقت معها دراسة Vafeas (2005) حيث بينت نتيجة الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي لامتلاك أعضاء لجنة المراجعة لأسهم الشركة على أداء اللجنة، فيما تشير نتائج الدراسات التجريبية إلى أن التعويض من خلال حقوق الملكية للجنة المراجعة مرتبط باحتمالية أكبر بإدارة الأرباح (Yang & Krishnan, 2005; Rickling & Sharma, 2017) كما إن ودراسة Carcello & Neal (2003) بينت أن الارتفاع في نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة قد ينعكس ذلك بشكل سلبي على فعالية اللجنة وذلك من خلال ممارسة أسلوب الضغط أو الإقصاء على المراجع الخارجي من إبداء رأيه بقصد حماية مصالحهم الشخصية، وهذا ما اتفقت معه

دراسة Lin(2006). وبالرجوع إلى لائحة حوكمة الشركات فإن اللائحة لم تقم بوضع حد أعلى وأدنى لنسبة تملك أعضاء لجنة المراجعة للأسهم واقتصرت ذلك على تحديد نسبة الملكية التي تتعارض مع الاستقلالية فقط.

حجم لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية

ويقيس عدد أعضائها حجم لجنة مراجعة الحسابات. تشير لائحة حوكمة الشركات إلى الحد الضروري لعدد أعضاء اللجنة ليكون ثلاثة على الأقل ولا يزيد عن خمسة ويتحدد وفق نشاط الشركة وحجمها. ويشكل حجم اللجنة عاملا هاما في تحسين نوعية التقارير المالية، لأن التنوع في الخبرات المعرفية بين أعضاء اللجنة يجعلها أكثر فعالية في أداء وظائفها (Vafeas, 2005)، أظهرت الدراسات السابقة نتيجة لتأثير حجم لجنة مراجعة الحسابات على التقارير المالية من عدة جوانب، مثل الدراسة التي أجراها Ifeanyichukwud & Ohaka (2019) وجدت أن حجم اللجنة يزيد من ملاءمة المعلومات المحاسبية ويحد أيضًا من عملية إدارة الأرباح. التي وافقت عليها دراسة (Sani & Mamuda, 2019). وأوجدت دراسة أجراها Krismiaji & Surifah (2020) أن حجم اللجنة أثر بشكل كبير على أرباح وقيمة السهم. وكما أجرى الباحثان Almerai (2017) & Saseela (2018) المزيد من الأبحاث حول العلاقة بين المعلومات المحاسبية وحوكمة الشركات. وفقًا للنتائج التي توصلوا إليها، فإن أهمية المعلومات المالية تتأثر بشكل إيجابي بحجم لجنة مراجعة الحسابات. الدراسة التي أجراها Hamada & Jwailes 2021) أن حجم لجنة التدقيق له علاقة إيجابية بأداء الشركة. وهذا ما أكدته دراسة Al-Matar (2012) والتي أظهرت نتيجة مماثلة بأن هناك علاقة كبيرة بين حجم لجنة مراجعة الحسابات وأداء المنظمة. وهذا يدل على أن لجنة مراجعة الحسابات ذات الحجم المناسب لديها مهارات ومعارف متنوعة لاستخدام خبراتها وخبراتها بما يخدم مصالح أصحاب المصلحة على أفضل وجه.

عدد اجتماعات لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية

يتم تسليط الضوء على فعالية اللجنة من خلال اجتماعاتها المنتظمة خلال السنة المالية لمناقشة أعمال الشركة من خلال الاجتماع مع أعضائها وكذلك اجتماعاتها مع إدارة التدقيق الداخلي والمراجع الخارجي كلما لزم الأمر مع الوصول الكامل إلى جميع الوثائق. وينص النظام الأساسي على أن يكون الحد الأدنى لعدد اجتماعات اللجنة أربع اجتماعات في السنة على الأقل، للوفاء بمسؤولياتها تجاه الشركة من خلال فحص البيانات المالية والتعبير عن رأيها في القضايا الهامة بالإضافة إلى الرقابة والإشراف على أنشطة إدارة التدقيق الداخلي والتحقق من أداء المدقق الخارجي بالإضافة إلى ضمان امتثال الشركة للمتطلبات القانونية (لائحة حوكمة الشركات، 2021). أفاد Almamun et al., (2014) أن الاجتماع الدوري لأعضاء لجنة التدقيق له جانب إيجابي في الحد من مشاكل الوكالة وعدم تناسق المعلومات في الشركة، ويعزز الأداء المالي، ويزيد من القيمة السوقية للشركة. وجدت دراسة Balagobei (2017) أن عدد اجتماعات لجنة التدقيق كان له تأثير مهم على مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لأن الاجتماعات المنتظمة أعطت انطباعًا جيدًا عن حرص اللجنة على المساهمة في تطوير أداء الشركة ورصد أي ممارسات سلبية وإحجام عن تركيز اللجنة على خدمة المساهمين والمستثمرين لتقديم المعلومات المناسبة في الوقت المناسب

إجمالي تعويضات لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية

التعويض النقدي هو وسيلة محفزة لحث أعضاء اللجنة على تحقيق أهداف الشركة وتنفيذ المهام الموكلة إليهم بكفاءة وفعالية. يرتبط التعويض الذي يتلقاه أعضاء لجنة المراجعة بمسؤوليات الأعضاء ويتم تحديده وفقًا لما تمت الموافقة عليه في سياسة التعويض في النظام الأساسي للشركة. ويعزز التعويض النقدي الدور الرقابي لأعضاء اللجنة بتحقيق المصالح المشتركة لأعضاء اللجنة ومساهميها. وتبين البحوث المتعلقة بتعويضات لجنة مراجعة الحسابات أنها أداة مهمة لتحفيز أداء لجنة مراجعة الحسابات وأن هيكل التعويضات يلعب دورًا مهمًا في فعالية اللجنة (Campbell et al., 2015; 2010; Kalelkar et al., 2018). وأظهرت العديد من الدراسات تأثير التعويضات المدفوعة لأعضاء اللجنة، على سبيل المثال، تشير دراسة Rickling & Sharmal (2017) إلى أن خطط تعويض لجنة التدقيق التي تتكون في الغالب من النقد قد تكون أكثر فعالية في الحفاظ على الموضوعية في مهام الإشراف على التقارير المالية التي تؤديها لجنة التدقيق لأن الأجر النقدي لا يرتبط بثروة المديرين بالشركة والمرتبطة بالأداء، كما أشارت نتائج دراستهم إلى وجود علاقة سلبية بين الزيادة في التعويضات النقدية المقدمة للأعضاء وإدارة الأرباح. اختبرت دراسة Campbell et al., (2015) العلاقة بين جودة التقارير المالية وتعويضات لجنة مراجعة الحسابات. ووجدوا أن التعويض النقدي المدفوع للجنة

التدقيق لا يرتبط باحتمالية تلبية الشركة لتوقعات المحللين أو تجاوزها. دراسة أجراها Magilk et al. (2009) أشارت إلى أن لجان المراجعة التي لا تحصل إلا على تعويض نقدي اتخذت قرارات موضوعية أكثر من تلك التي حصلت على أنواع أخرى من التعويضات.

متوسط مدة عضوية أعضاء لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية

تتفاوت مدة قضاء أعضاء لجان المراجعة في عضوية اللجنة لدى الشركة ومن شركة لأخرى حيث انه كلما زادت مدة العضوية يزيد ذلك من الخبرة المالية والمحاسبية لدى الأعضاء مما يسهم في تحسين كفاءة وفاعلية الدور الذي تقوم به اللجنة خصوصاً ما يتعلق بالرقابة على التقارير المالية حيث مع الوقت ينشأ لدى الأعضاء فهم وتصور كافي عن طبيعة أعمال الشركة نتيجة لتراكم المعرفة، وبالرغم من أن الهيئات المهنية ولائحة حوكمة الشركات لم تضع حد أدنى أو أعلى للمدة المقررة لعضو لجنة المراجعة إلا أن الدراسات سابقة أظهرت وجود تباين في الآراء بشأن مدة عضوية أعضاء اللجنة وآثارها على نوعية التقارير المالية. أشار الشواربي (2018) في دراسته عن ظهور تأثير إيجابي لدوران أعضاء لجان المراجعة على فعالية لجان المراجعة. كذلك دراسة Ghosh et al (2010). التي سعت إلى معرفة ما إذا كانت خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة مرتبطة بإدارة الأرباح قبل وبعد قانون ساربنز اوكسلي (SOX) للفترة 2005-1998 وأظهرت الدراسة أن مدة عضوية لجنة المراجعة وإدارة الأرباح انخفض الارتباط بينهم بعد تطبيق قانون (SOX) مقارنة بالفترة قبل التطبيق للقانون إلا أن العلاقة ما بينهم سلبية وذو دلالة إحصائية. وقد اتفقت معها دراسة Braswell (2018) التي هدفت إلى معرفة ما أذا كانت مدة عضوية لجنة المراجعة ذات تأثير على إدارة الأرباح وأظهرت الدراسة نتائج سلبية حيث إن طول مدة عضوية اللجنة تعمل على الحد من عمليات إدارة الأرباح خصوصًا إذا كان أعضاء لجنة المراجعة ذو خبرة مالية وهو ما توصلت إليه دراسة Yang & Krishnan (2005). و أكدت دراسة Al-Matari (2022) أن فترة عمل لجان التدقيق كان لها تأثير إيجابي على أداء الشركات من خلال زيادة العائد على أصول الشركات السعودية وهذا ما تؤكده الدراسات ((Ghosh et al., 2010; Braswell, 2018; Yang & Krishnan, 2005 أن المديرين الذين لديهم فترة أطول في لجنة مراجعة الحسابات يمكنهم التخفيف من مشاكل إدارة الأرباح بشكل أكثر فعالية، خاصة إذا كان أعضاء لجنة مراجعة الحسابات لديهم خبرة مالية

ومن خلال استعراض ما سبق من الدراسات المتعلقة بخصائص لجنة المراجعة التي اشتملت على تنوع زمني وجغرافي، تتفق الدراسة الحالية مع بعض مما سبق في أن هدف الدراسة يتمثل في معرفة تأثير خصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية إلا أنها تختلف في عدة جوانب والتي تمثل الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى سدها، وهي:

1- تضمنت الدراسة أبعاد جديدة ومهمة لربط المشكلة البحثية بمتغيرات عدة لخصائص لجان المراجعة وتأثيره على جودة التقارير المالية مقاسة بخاصية الملاءمة.
2- شملت عينة الدراسة جميع الشركات غير المالية المدرجة في السوق السعودي (تداول) مع مراعاة استبعاد قطاع البنوك والتأمين والصناديق العقارية المتداولة وهذا ما يعطي نظرة شمولية على التأثير المتوقع لمتغيرات الدراسة مع إمكانية الاعتماد على نتائجها.
3- الفترة التي شملها الدراسة صادفت التطورات والتغيرات الاقتصادية التي تحدث في السوق السعودي وفق الرؤية 2030.

مشكلة الدراسة

شهدت بيئة الأعمال الدولية العديد من التغيرات كانت من ضمنها التوسع في الشركات متعددة الجنسية والأعمال التجارية وذلك للتسهيل من عمليات التبادل التجاري وبذلك فقد استلزم على منظمي مهنة المحاسبة إلى توحيد المعايير لإعداد التقارير المالية وذلك لخلق التوافق ما بين بيئة الأعمال على المستوى الدولي. وقد أخذ السوق السعودي نصيبه من التغيرات التي حصلت في بيئة الأعمال الدولية ففي السنوات الأخيرة شهد السوق السعودي العديد من التطورات الاقتصادية وذلك وفق ما طرحته رؤية 2030 من مشاريع وبرامج للتنمية بهدف التحسين من الأوضاع المالية والاجتماعية وسعياً منها لمواكبة التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي وجذب العديد من الاستثمارات الأجنبية مما يسهم ذلك في الرفع من كفاءة السوق السعودي حيث تعتمد كفاءة الأسواق المالية على المعلومات المتاحة في السوق والتي بدورها تساعد المستثمرين في المفاضلة والاختيار من بين الفرص الاستثمارية مما يعزز ذلك من كفاءة السوق المالية ويسهم في تحقيق

التنمية الاقتصادية (الداوي وغريب، 2017). وقد كان قرار التحول إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من أحد أهم القرارات التي اتخذها المشرع لرفع جودة التقارير المالية حيث أشارت دراسة (عبدالرحمن والقرني، 2021؛ الأمين، 2021) إلى أن تطبيق المعايير الدولية ذو فائدة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية، بالتالي اصبح الاهتمام والطلب على المعلومات المحاسبية بشكل متزايد من قبل المستثمرين حيث إن العلاقة ما بين جودة التقارير المالية وتحسين قرارات المستثمرين تتناسب بشكل طردي باعتبار أن المعلومات الجيدة تساعد في فهم وتقييم الوضع المالي للشركة والتنبؤ بتدفقاتها المستقبلية والمخاطر التي من المحتمل حدوثها (يوسف وإبراهيم، 2016؛ الحربي، 2021).

كما كان لظهور حوكمة الشركات الإسهام البارز في التعزيز من جودة التقارير المالية من خلال وضع آليات الحوكمة التي تهدف إلى التقييد من الممارسات السلبية وفرض المزيد من الرقابة والحماية وذلك عقب ما خلفته الأزمات المالية التي حدثت في أواخر القرن العشرين من آثار سلبية في العديد من الدول والتي ترجع أسبابها إلى التحريفات في القوائم المالية بالإضافة إلى استغلال المرونة في اختيار السياسات المحاسبية والذي انعكس بشكل سلبي على القوائم المالية وبذلك انخفض مستوى الثقة في تلك التقارير (غزالي، 2019)، وتعد لجان المراجعة احد اهم آليات الحوكمة والتي يصب تركيزها في تحقيق العدالة والشفافية في التقارير المالية من خلال القيام بدورها الرقابي والإشرافي عبر ما تتسم به اللجنة من خصائص، وقد تم إبراز ملامح الاهتمام بخصائص اللجنة من خلال تحديد اهم الخصائص الواجب توافرها في اللجنة وذلك وفق ما تم إيضاحه في لائحة حوكمة الشركات، حيث إن توافر تلك الخصائِص تسهم في تحقيق فعاليتها وتعزز من قدرتها في تنظيم أعمال اللجنة، ولذا فقد كان لحضور لجان المراجعة الدور الفعال في الحد من حالات التلاعب وتعزيز الثقة في المعلومات المحاسبية للشركات. ومن خلال ما سبق فقد تحددت مشكلة الدراسة الحالية في معرفة أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة السعودية للفترة 2016-2019.

أهداف الدراسة:

1- تهدف الدراسة إلى التعرف على تأثير خصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة السعودية من خلال ما يلي:
2- توضيح الإطار المفاهيمي للجان المراجعة والخصائص الأساسية اللازم توافرها في لجنة المراجعة والخصائص الإضافية لها.
3- التعرف على مفهوم جودة التقارير المالية وبشكل خاص ملاءمة التقارير المالية باعتبارها أحد الخصائص النوعية لجودة التقارير المالية وإبراز أهميتها.
4- إعطاء تصور عن مستوى التزام الشركات المساهمة غير المالية السعودية بتطبيق لائحة حوكمة الشركات الصادر من هيئة السوق المالية.
5- تحليل أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية للشركات غير المالية المدرجة في السوق السعودي.

فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في التالي:

- الفرضية الأولى: من المتوقع وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية.
- الفرضية الثانية: من المتوقع وجود أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية.
- الفرضية الثالثة: من المتوقع: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لملكية أعضاء لجنة المراجعة للأسهم على جودة التقارير المالية.
- الفرضية الرابعة: من المتوقع وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية.
- الفرضية الخامسة: من المتوقع وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية.
- الفرضية السادسة: من المتوقع وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي تعويضات أعضاء لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية.
- الفرضية السابعة: من المتوقع وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتوسط مدة عضوية أعضاء لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية

تصميم الدراسة

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على استخدام المدخل الكمي «المنهجية التجريبية»، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في معرفة تأثير خصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية للشركات غير المالية المدرجة في السوق السعودي.

أدوات جمع البيانات وعينة الدراسة

تم جمع البيانات بشكل يدوي من خلال الرجوع إلى تقارير مجلس الإدارة للحصول على البيانات المتعلقة بخصائص لجنة المراجعة، وتم كذلك استخراج البيانات المتعلقة بجودة التقارير المالية من خلال القوائم المالية بينما تم الرجوع للموقع الرسمي للسوق المالية السعودية للحصول على بيانات الأسهم. وتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

تتمثل عينة الدراسة جميع الشركات غير المالية المدرجة في السوق السعودي خلال الفترة الزمنية 2016-2019 مع استثناء الشركات التي تختلف سنواتها المالية عن العام الميلادي، وتم استثناء قطاع البنوك والتأمين والصناديق العقارية المتداولة نظرًا للطبيعة الخاصة للتقارير المالية للشركات العاملة في هذه القطاعات أو خضوعها لتشريعات إضافية تختلف عن بقية الشركات.

متغيرات الدراسة وطرق قياسها

جدول رقم (1)
قياس المتغيرات

المتغيرات			طريقة القياس
المتغير	اسم المتغير	رمز المتغير	
المتغيرات المستقلة	الاستقلالية	***ACindp***	عدد الأعضاء المستقلين في اللجنة.
	الخبرة المالية	ACexpert	إجمالي عدد الأعضاء ذوي الخبرة في المجال المالي أو المحاسبي أو الحاصلين على شهادات مهنية ذات صلة.
	ملكية الأسهم	ACshare	استخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأسهم المملوكة لأعضاء لجنة المراجعة المفصح عنها في تقرير مجلس الإدارة.
	الحجم	ACsize	تم قياس حجم اللجنة من خلال العدد الفعلي لأعضاء لجنة المراجعة في نهاية السنة المالية.
	عدد الاجتماعات	ACmeet	إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة خلال السنة المالية.
	التعويضات	ACcompen	إجمالي المبالغ المدفوعة لأعضاء اللجنة خلال السنة.
	متوسط مدة العضوية	ACtenure	المتوسط لإجمالي عدد السنوات التي قضاها أعضاء اللجنة في ممارسة مهامهم الوظيفية في الشركة على عدد أعضاء اللجنة.
	أرباح الشركة	EPS	ربحية السهم في نهاية السنة المالية
	القيمة الدفترية	BVPS	القيمة الدفترية للسهم في نهاية السنة المالية
المتغير التابع	القيمة السوقية	SP	سعر سهم الشركة بعد أربعة أشهر من نهاية السنة المالية

نموذج الدراسة

وفي ضوء ما جاء في الدراسة من تساؤلات وتحقيقاً لأهداف الدارسة واختبار الفرضيات تم بناء نموذج لقياس تأثير خصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية والذي سيتم قياسها من خلال العلاقة بين القيمة السوقية والمعلومات المحاسبية الأساسية كما في معادلة الانحدار التالية:

$$SP_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 BVPS_{it} + \varepsilon \quad (1)$$

حيث إن:

إطار الدراسة

خصائص لجنة المراجعة

الاستقلالية
الحجم
الخبرة
الاجتماعات
المكافأة
الملكية
مدة العضوية

← **جودة التقارير المالية**

- SP_{it} = سعر السهم الشركةi بعد أربعة أشهر من نهاية السنة المالية 30 أبريل.
- EPS_{it}= ربحية السهم للشركة i في نهاية السنة المالية.
- $BVPS_{it}$= القيمة الدفترية للسهم للشركة i في نهاية السنة المالية.
- ε= الحد العشوائي.

وقد تم تضمين خصائص لجنة المراجعة المتمثلة في (الاستقلالية، والحجم، والخبرة المالية وعدد الاجتماعات، والتعويضات، وإجمالي الأسهم، ومتوسط مدة عضوية أعضاء اللجنة)، كذلك في النموذج السابق ليصبح النموذج (2) كالتالي:

$$SP_{it}=\beta_0+\beta_1 EPS_{it}+\beta_2 BVPS_{it}+\beta_3 ACindp_{it}+\beta_4 ACexpert_{it}+\beta_5 AClogshare_{it}+\beta_6 ACsize_{it}+\beta_7 ACmeet_{it}+\beta_8 ACcompen_{it}+\beta_9 ACtenure_{it}+\varepsilon \quad (2)$$

حيث أن:

- $ACindp_{it}$ = إجمالي أعضاء لجنة المراجعة المستقلين للشركة i في نهاية السنة t.
- $ACexpert_{it}$ = إجمالي أعضاء لجنة المراجعة ذوي الخبرة العلمية والعملية في المالية للشركة i في نهاية السنة t.
- $ACshare_{it}$ = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأسهم أعضاء لجنة المراجعة للشركة i في نهاية السنة t.
- $ACsize_{it}$ = عدد أعضاء لجنة المراجعة للشركة i في نهاية السنة t.
- $ACmeet_{it}$ = عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة المراجعة للشركة i في نهاية السنة t.
- $ACcompen_{it}$ = إجمالي التعويضات المتحصلة لأعضاء لجنة المراجعة للشركة i في نهاية السنة t.
- $ACtenure_{it}$ = متوسط مدة عضوية أعضاء لجنة المراجعة للشركة i في نهاية السنة t.

ومن أجل تحديد التأثير لخصائص لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية المقاسة في المعادلة (1) أعلاه تم استخدام أسلوب التفاعل بين المتغيرات المستقلة لمعرفة التأثير الحاصل على المتغير التابع كما جاء في دراسة كلا من (Sani & Mamuda, 2019; Krismiaji & Surifah, 2020) وذلك من خلال النموذج التالي:

$$SP_{it}=\beta_0+\beta_1 EPS+\beta_2 BVPS+\beta_3 ACindp+\beta_4 ACexpert+\beta_5 AClogshare+\beta_6 ACsize+\beta_7 ACmeet+\beta_8 ACcompen+\beta_9 ACtenure+\beta_{10} ACindp*EPS+\beta_{11} ACexpert*EPS+\beta_{12} AClogshare*EPS+\beta_{13} ACsize*EPS+\beta_{14} ACmeet*EPS+\beta_{15} ACcomp*EPS+\beta_{16} ACtenur*EPS+\beta_{17} ACindp*BVPS+\beta_{18} ACexpert*BVPS+\beta_{19} AClogshare*BVPS+\beta_{20} ACsize*BVPS+\beta_{21} ACmeet*BVPS+\beta_{22} ACcomp*BVPS+\beta_{23} ACtenure*BVPS+\varepsilon. \quad (3)$$

ومن خلال المعادلة (3)، يتم قياس أثر خصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية من خلال المعاملات من β_{10} وحتى β_{23} حيث تشير الدلالة المعنوية لكل منها على وجود أثر للخاصية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية.

تحليل بيانات الدراسة ومناقشة النتائج

يتناول هذا القسم تحليل بيانات الدراسة ونتائجها من خلال استخدام الإحصاء الوصفي، جدول الارتباط وكذلك تحليل الانحدار المتعدد لتحقيق أهداف الدراسة.

الإحصاء الوصفي

يقدم الجدول (2) ملخصًا للإحصاءات الوصفية لكل من المتغيرات التابعة والمستقلة لعينة الدراسة، حيث بلغ عدد المشاهدات 512 مشاهدة والتي توضح الحد الأدنى والحد الأعلى والمتوسط الحسابي للمتغيرات، وأظهرت نتيجة تحليل سعر السهم (المتغير التابع) أن أعلى سعر توصلت إليه بلغ 106.25 وأدنى سعر كان 6.69 فيما كان المتوسط 30.66 وقد بلغ الانحراف المعياري مقدار 23.49 وهذا يعطي دلالة على وجود اختلافات ما بين الشركات فيما يخص سعر السهم.

جدول رقم (2)
الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	N	Minimum	Maximum	Mean
AC_indp	512	0	4	1.52
AC_expert	512	0	5	1.91
AC_logshare	512	1.30	7.21	4.0127
AC_size	512	2	6	3.48
AC_meet	512	0	12	5.74
AC_compen	512	0	802950	262573.34
AC_tenure	512	67.	9.80	3.8301
SP	512	6.69	106.25	30.5429
BVPS	512	26.	39.49	16.1790
EPS	512	-7.88	9.58	9036.

تحليل الارتباط

يوضح الجدول (3) معاملات الارتباط لمعامل بيرسون بين متغيرات نموذج الانحدار، حيث جاءت غالبية العلاقات طردية وكان معامل الارتباط الأعلى متمثل في ربحية السهم بقيمة (0.428) عند مستوى دلالة أقل من 5%، فيما كان أقل معامل ارتباط ملكية أعضاء اللجنة للأسهم (0.065-)، بينما كانت جميع خصائص اللجنة غير دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية أقل من 1% و5% باستثناء خاصية التعويضات.

جدول رقم (3)
مصفوفة ارتباط بيرسون

	SP	AC_indp	AC_expert	AC_share	AC_size	AC_meet	AC_compen	AC_tenure	BVPS	EPS
SP	1	-0.06	-0.029	-0.06	0.05	0.007	**0.11	0.03	*0.263	*0.428
AC_indp	-0.06	1	-0.052	0.06	**0.14	-0.01	-0.05	0.01	**-0.168	-0.059
AC_expert	-0.02	-0.05	1	**-0.18	**0.33	**0.09	**0.27	**-0.09	0.011	-0.037
AC_share	-0.06	0.06	**-0.18	1	**0.13	-0.03	**-0.09	**0.25	0.011	**0.153
AC_size	0.05	**0.14	**0.33	**0.13	1	**0.16	**0.34	0.04	**0.126	**0.1
AC_meet	0.007	-0.01	**0.09	-0.03	**0.16	1	**0.23	0.02	0.058	**0.001
AC_compen	**0.11	-0.05	**0.27	**-0.09	**0.34	**0.23	1	**0.07	**0.189	**0.13
AC_tenure	0.03	0.01	**-0.09	**0.25	0.04	0.02	**0.074	1	**-0.071	-0.03
BVPS	**0.26	**-0.16	0.011	0.01	**0.12	0.05	**0.18	**-0.07	1	**0.44
EPS	**0.42	-0.05	-0.03	**0.15	**0.1	0.001	**0.13	-0.03	**0.44	1

**ذو دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 5%، *ذو دلالة إحصائية عند مستوى اقل من 1%.

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد واختبار الفرضيات

جدول رقم (4)
نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

	Model (1)			Model (2)			Model (3)		
Variables	**coefficients**	**t- test**	**sig**	**coefficients**	**t- test**	**sig**	**coefficients**	**t- test**	**sig**
(Constant)	22.333	9.108	<.001	33.072	5.041	<.001	66.969	4.114	<.001
BVPS	.301	2.011	.045	.248	1.628	.104	-1.552	-1.506	.133
EPS	3.704	8.692	<.001	3.926	9.130	<.001	-4.381	-1.352	.177
AC_indp				-.658	-.593	.554	-3.041	-.998	.319
AC_expert				-1.343	-1.278	.202	-.925	-.360	.719
AC_share				-3.622	-3.722	<.001	-8.955	-3.452	<.001
AC_size				1.003	.658	.511	-1.045	-.245	.807
AC_meet				-.163	-.347	.729	-.958	-.762	.446
AC_compen				4.731E-6	.789	.430	3.026E-5	1.953	.051
AC_tenure				1.099	2.098	.036	.446	.309	.757
ACINDP_BV							.120	.632	.528
ACEXPERT_BV							.031	.204	.838
ACSHARE_BV							.353	2.039	.042
ACSIZE_BV							.019	.071	.944
ACMEET_BV							.050	.604	.546
ACCOMPEN_BV							-2.108E-6	-2.237	.026
ACTENURE_BV							.031	.323	.747
ACINDP_EPS							.418	.678	.498
ACEXPERT_EPS							-.593	-1.248	.213
ACSHARE_EPS							.692	1.346	.179
ACSIZE_EPS							.613	.744	.458
ACMEET_EPS							.265	1.035	.301
ACCOMPEN_EPS							1.458E-5	4.820	<.001
ACTENURE_EPS							-.169	-.802	.423
Adjusted R Square	.186			.204			.284		
F Value of ANOVA	59.443			15.510			9.814		
Analysis	**<.001**			**<.001**			**<.001**		

يبين الجدول (4) بأن القيمة الاحتمالية للنموذج ذات دلالة إحصائية (0.001>) وبالتالي فإن نتيجة تحليل الانحدار معنوي ويعطي دلالة على أن المتغيرات المستقلة لها تأثير على المتغير التابع (سعر السهم) وأنه بالإمكان التنبؤ به من خلال هذه المتغيرات المستقلة (خصائص لجنة المراجعة)، كما يوضح الجدول السابق (4) القوة التفسيرية لنماذج الانحدار حيث يوضح النموذج الأول المتمثل في سعر السهم مع القيمة الدفترية وربحية السهم (Ohlson's, 1995) والذي أظهرت نتيجة معادلة الانحدار معاملات إيجابية وذات دلالة معنوية حيث بلغ معامل التحديد 18.6%.

وبإدخال خصائص لجنة المراجعة على النموذج (3) وذلك لإظهار المساهمة التي تضيفها تلك الخصائص على المتغير التابع بلغت القوة التفسيرية للنموذج 28.4% مما يدل على أن خصائص لجنة المراجعة (المتغيرات المستقلة) تفسر28.4% من التباين الحاصل في سعر السهم. وللتحقق من صحة فرضيات الدراسة، فقد أظهرت نتائج التحليل عن عدم وجود تأثير معنوي بين استقلالية لجنة المراجعة وسعر السهم، وكما اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات مثل (Balagobei, 2017 Ravindran et al., 2018; Krismiaji & Surifah, 2020) ومن خلال ذلك تم رفض فرضية الدراسة (1) التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية.

كما أظهرت خاصية الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة عن عدم وجود تأثير معنوي وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Balagobei, 2017)، وبذلك تم رفض الفرضية (2) التي نصت على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية. فيما كانت نتيجة تأثير ملكية الأسهم لأعضاء لجنة المراجعة على سعر السهم ذو دلالة عند مستوى معنوية 1%، وأظهر التفاعل بين ملكية الأسهم والقيمة الدفترية (BVPS) تأثير معنوي، وذلك يعطي دلالة على أن الزيادة في ملكية الأسهم لأعضاء لجنة المراجعة من شأنه يخفض من سعر السهم للشركة، وهو ما قد يؤثر على حيادية اللجنة من خلال تفضيل مصالحهم الشخصية على الغير، وعليه تم قبول الفرضية (3) التي تنص على إنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لملكية أعضاء لجنة المراجعة للأسهم على جودة التقارير المالية.

وتشير النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي لحجم لجنة المراجعة على سعر السهم، وبذلك تم رفض الفرضية (4) التي نصت على إنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Balagobei, 2017). وتبين من الجدول أن لعدد الاجتماعات اللجنة تأثير غير معنوي على سعر السهم، وبالتالي تأثيره على جودة التقارير المالية غير هام وهو ما توصلت إليه دراسة (Ravindran et al., 2018) وبذلك يتم رفض الفرضية (5) والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية.

قد يعود السبب في التأثير السلبي لكلاً من حجم اللجنة وعدد الاجتماعات في أن الزيادة فيهم قد تؤدي إلى تعدد في وجهات النظر واختلاف بالآراء وما يصاحبها من تكاليف متمثلة في البدلات بالآراء مما يؤثر على فاعلية عمل اللجنة وانعكاسه على التقارير المالية. وكما أشارت النتائج إلى أن تعويضات لجان المراجعة لها تأثير معنوي على سعر السهم حيث إنه كل ما زادت التعويضات المدفوعة إلى أعضاء اللجنة زاد ذلك من سعر السهم، وعند إدخال متغير القيمة الدفترية وربحية السهم فإن التأثير معنوي وبذلك يتم قبول الفرضية (6) التي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي تعويضات أعضاء لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية.

باعتبار أن التعويضات تكون محددة من قبل الجمعية العمومية للشركة بالتالي الأعضاء على علم مسبق بها وهي بمثابة الحافز لهم. فيما كانت نتيجة الدراسة بينت أن متوسط مدة عضوية لجنة المراجعة ذات تأثير إيجابي، ولكنه غير هام، حيث يشير ذلك إلى أن الزيادة التي يقضيها عضو اللجنة تسهم في تحسين جودة التقارير المالية باعتبار أن المنفعة من ذلك تمكن تكوين معرفة وخبرة بجميع المسائل المتعلقة بأعمال الشركة وسهولة التعامل معها، وبذلك يحسن من طريقة عرض القوائم المالية وبالتالي يتم رفض الفرضية (7) التي تنص على انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتوسط مدة عضوية أعضاء لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية.

ومن هنا تكمن أبرز النتائج في تأثير خصائص لجان المراجعة في الشركات المساهمة على جودة التقارير المالية في النتائج التالية:

إن القيمة الدفترية وربحية السهم لها تأثير إيجابي على القيمة السوقية للشركة وتعد من المؤشرات ذات أهمية للمستثمرين عند اتخاذ القرار الاستثماري

- خصائص لجنة المراجعة المتمثلة في (التعويضات، ملكية الأسهم) يمكن أن تعزز من جودة التقارير المالية،

وحرصا على حماية مصالح المساهمين والرفع من فاعليه أداء اللجنة فقد كان التنويع في التعويضات مطلب أساسي في استكمال أدائها ومن خلال ما أظهرته الدراسة من نتائج فقد كانت التعويضات النقدية ذات التأثير الإيجابي بخلاف نسبة ما يتملكه الأعضاء من الأسهم.

- لم تظهر نتائج الدراسة أي تأثير ذو أهمية من قبل الاستقلالية والخبرة والاجتماعات وحجم اللجنة ومتوسط مدة عضوية اللجنة على جودة التقارير المالية.

توصيات الدراسة

تشكيل لجان المراجعة بطريقة تضمن فعاليتها من خلال التحقق من توفر الخصائص الأساسية لها والتي تعد شروط إلزامية في لائحة حوكمة الشركات.

- وضع آليات تضمن المتابعة المستمرة على الشركات وذلك للتحقق من التزام الشركات بتطبيق لائحة الحوكمة بما يختص بلجان المراجعة.
- العمل على متابعة تطوير وتحديث لائحة حوكمة الشركات على وجه الخصوص بما يتعلق بلجان المراجعة من خلال التنويع في سياسة التعويضات.
- وضع حد أعلى لنسبة ما يتملكه أعضاء لجنة المراجعة من أسهم بما يتناسب مع دورها ولا يؤثر على استقلاليتها.

حدود الدراسة

تتناول هذه الدراسة جودة التقارير المالية بالجانب المتعلق بملائمة المعلومات المحاسبية في تقييم الشركات المساهمة، وبالتالي فهذه الدراسة لم تغطي كافة مؤشرات الجودة للمعلومات المحاسبية، كما أنها كانت حصرية على الشركات المساهمة السعودية وغير العاملة في القطاعات المالية.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- المنيف، إبراهيم. (2006). ***حوكمة الشركات مهام وواجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة***، الرياض. المملكة العربية السعودية. ص 227.
- أحمد، محمد المهدي. (2019). آليات الحوكمة المصرفية ودورها في جذب الاستثمار: دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. ***مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير***، 1 (4)، 82-65.
- الأمين، سارة. (2021). متطلبات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في السوق المالية السعودية، ***المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية***، 22 (1).
- الحربي، أحمد مزيد. (2021). طرق زيادة رأس مال شركة المساهمة في نظام الشركات السعودي، ***مجلة الدراسات القانونية***، 7 (1) .68-47.
- الرشيدي، ممدوح صادق. (2012). دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية، ***مجلة البحوث التجارية المعاصرة***، 26 (2)، 60-1.
- الشواربي، محمد عبد المنعم. (2018). دور دوران لجان المراجعة في زيادة فعالية لجنة المراجعة وأثر ذلك على أتعاب المراجعة الخارجية، ***الفكر المحاسبي***، 22 (4)، 327-267.
- المعتاز، إحسان صالح. بصفر، عفاف سالم. (2010). دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية، ***مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة***، 24 (2)، 193-239.
- رشوان، عبد الرحمن محمد. (2016). دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في جودة معلومات التقارير المالية وأثرها على ترشيد أحكام قرارات المستثمرين دراسة ميدانية على بورصة فلسطين للأوراق المالية، ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***، (1)، 7، 116-149.
- عبدالرحمن، نجلاء إبراهيم؛ والقرني، إيلاف ناصر. (2021). أثر التحول لمعايير التقارير المالية الدولية على الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية، ***مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية***، 5 (1)، 78-66.
- عمر، قمان؛ وباكرية، علي. (2019). أهمية جودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في ترشيد قرارات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة تحليلية، ***مجلة الدراسات الاقتصادية***. 4 (1). 142-127.
- عوادى، عبدالقادر عزام؛ والعمري، أصيلة؛ وعوادي، مصطفي. (2020). استخدام آليات حوكمة الشركات للحد من الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية: دراسة حالة مجمع صيدال، ***مجلة العلوم الإنسانية***، 20 (2)، 211-181.
- غزالي، رحمة. (2019). أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية: دراسة ميدانية لمجموعة من شركات المساهمة بولاية سطيف، ***مجلة المالية وحوكمة***، 3 (2)، 23-1.
- فرحان، رنده حسن؛ القاموسي، ضياء عبدالحسين. (2019). أثر القيمة العادلة في خاصية ملاءمة معلومات كشف الدخل، ***مجلة دراسات محاسبية ومالية***، 14 (46)، 28-18.
- محمد، ندا محمد؛ وحافظ، سماح طارق. (2020). العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية في ضوء الدليل المصري لحوكمة الشركات: دراسة ميدانية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية، ***مجلة الدراسات والبحوث التجارية***، جامعة بنها - كلية التجارة، 40 (1)، 497-537.
- هيئة السوق المالية. (2021). ***لائحة حوكمة الشركات***. From https://cma.org.sa/RulesRegulations/Regulations/Documents/CGRegulations_ar.pdf
- يوسف، جمال علي؛ وإبراهيم، غادة أحمد. (2016). قياس جودة التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية وأثرها على قرارات المستثمرين، ***الفكر المحاسبي***، 20 (4)، 1079-1118.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Abernathy, J. L., Beyer, B., Masli, A. & Stefaniak, C. (2014) The association between characteristics of audit committee accounting experts, audit committee chairs, and financial reporting timeliness, ***Advances in Accounting***, 283-297, 2 ,30..
- Al-Mamun, A., Yasser, Q. R., Rahman, M. A., Wickramasinghe, A. & Nathan, T. M. (2014). Relationship between audit committee characteristics, external auditors, and economic value added (EVA) of public listed firms in Malaysia. ***Corporate Ownership & Control***, 12 (1), 899-910.
- Al Lawati, H. M. A. & Hussainey, K. (2021). The impact of audit committee financial expertise on corporate financial decisions. ***Corporate Ownership and Control***, 18 (3), 348-359.
- Al-Matari, Y. A., Al-Swidi, A. K., Fadzil, F. H. B. H. & Al-Matari, E. M. (2012). Board of directors, audit committee characteristics and the performance of Saudi Arabia listed companies. ***International Review of Management and Marketing***, *2* (4), 241-251.
- Al-Matari, Y. (2022). Audit committee chairman characteristics and corporate performance: Empirical evidence from Saudi Arabia. ***Accounting***, *8* (1), 47-56.
- Almerai, Mohammad. (2017). The impact of corporate governance mechanisms on value relevance of accounting information: Evidence from Jordan***. Research Journal of Finance and Accounting***, 8 (17), 60–66.
- Balagobei, Saseela. (2017). Audit committee and value relevance of accounting information of listed hotels and travels in Sri Lanka. ***Asian Journal of Finance & Accounting***, 9 (2),387-398.
- Braswell, Mike (2018). Audit committee member tenure and earnings***. International Review of Accounting Banking and Finance***.10 (1), 43-71.
- Carcello, J. V. & Neal, T. L. (2003). Audit committee characteristics and auditor dismissals following "new" going-concern reports. ***The Accounting Review***, 78 (1), 95-117.
- Campbell, J. L., Hansen, J., Simon, C. A. & Smith, J. L. (2015). Audit committee stock options and financial reporting quality after the Sarbanes-oxley Act of 2002. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 34 (2), 91-120.
- Ehigie, A. H. & Isenmilia, P. A. (2020). Audit committee financial expertise and financial reporting timeliness. ***Mediterranean Journal of Social Sciences***, *13* (2).
- García-Meca, E., & Sánchez-Ballesta, J. P. (2009). Corporate governance and earnings management: A meta-analysis. ***Corporate Governance: An International Review,*** *17* (5), 594-610.
- Ghosh, A., Marra, A., & Moon, D. (2010). Corporate boards, audit committees, and earnings management: pre-and post-sox evidence. ***Journal of Business Finance & Accounting***, 37 (9-10), 1145-1176.
- Hamada, Rasha & Jwailes Ahmad Rajab. (2021). The effect of audit committee characteristics committee size, committee independence, committee gender diversity, committee frequency of meetings on Jordanian Firm Performance TQ. ***Journal of Business Management***,7 (10), 14-32.
- Hashim, U. J. & Abdul Rahman, R. (2011). Audit report lag and the effectiveness of audit committee among Malaysian listed companies. ***International Bulletin of Business Administration***, 10, 50-61.
- Ifeanyichukwu, O. O. & Ohaka, J. (2019). Effect of audit committee characteristics on financial reporting quality. ***Journal of Accounting Information and Innovation***, 5 (11), 1-10.
- Karğın, S. (2013). The impact of IFRS on the value relevance of accounting information: Evidence from Turkish firms. ***International Journal of Economics and Finance***, 5 (4), 71-80.

- Kalelkar, R., Khan, S. & Park, S. J. (2018). Excess audit committee compensation and audit pricing. ***International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation***, 14 (2-3), 159-18
- Kibiya, M. U., Che-Ahmad, A. & Amran, N. A. (2016). Audit committee independence, financial expertise, share ownership and financial reporting quality: Further evidence from Nigeria. ***International Journal of Economics and Financial Issues***, 6 (7S),125-131.
- Krismiaji, K. & Surifah, S. (2020). Corporate governance, compliance level of IFRS disclosure and value relevance of accounting information: Indonesian evidence. ***Journal of International Studies***, 13 (2), 191-211.
- Khudhair, D., Al-Zubaidi, F. & Raji, A. (2019). The effect of board characteristics and audit committee characteristics on audit quality. ***Management Science Letters***, 9 (2), 271-282.
- Kusnadi, Y., Leong, K. S., Suwardy, T. & Wang, J. (2016). Audit committees and financial reporting quality in Singapore. ***Journal of Business Ethics***, 139 (1), 197-214.
- Magilke, M. J., Mayhew, B. W. & Pike, J. E. (2009). Are independent audit committee members objective? Experimental evidence. ***The Accounting Review***, 84 (6), 1959-1981.
- Moses, T. E. M. P. L. E. (2016). The impact of audit committee size on the quality of financial reporting in quoted Nigerian banks. ***International Journal of Advanced Academic Research Social & Management Sciences***, 2 (5), 62-74.
- Olabisi, J., Olowookere, J. K., Agbetunde, L. A. & Urel, O. A. (2020). Corporate governace and value relevance of financial statement of Nigerian listed consumer goods firms. ***Izvestiya Journal of Varna University of Economics***, 64 (4), 399-414.
- Ormin, K., Tuta, B. I. & Shadrach, (2015), Audit committee independence, meeting frequency, attendance and financial reporting quality of listed deposit money banks in Nigeria***. Research Journal of Finance and Accounting***, 6 (18), 183 – 190.
- Ravindran, M. & Nagarajah, S. (2018). Audit committee attributes and share price evidence from banking and finance companies listed on the colombo stock exchange.***15 h International Conference on Business Management***, 56-71.
- Rickling, M.F. & Sharma, D. S. (2017). Audit committee cash compensation and propensity of firms to beat earnings by a large margin: Conditional effects of CEO power and agency risks***. International Journal of Auditing***, 21 (3), 304-323.
- Saseela, S. (2018). Audit committee and value relevance of accounting information of listed hotels and travels in Sri Lanka. ***Asian Journal of Finance Accounting,*** 9 (2), 387—398
- Sani, A. B. & Mamuda, U. M. (2019). Effect of board characteristics and audit committee mechanisms on value relevance of accounting information: evidence from listed industrial goods firms in Nigeria. ***Ae-Funai Journal of Accounting***, 4 (1), 82-93.
- Uwuigbe, O. R. (2013). Corporate governance and share price: Evidence from listed firms in Nigeria. ***African Research Review,*** 7 (2), 129- 143--
- Vafeas, N. (2005). Audit committees, boards, and the quality of reported earnings. ***Contemporary Accounting Research***, 22 (4),1093-1122.
- Yang J. & J. Krishnan. (2005). Audit committees and quarterly earnings management. ***International Journal of Auditing***, (9) 201-219.

The Impact of Audit Committees on the Quality of Financial Reporting: A Study on Saudi Companies

Nada Abdullah Alqahtani
Postgraduate Researcher, Accounting Department
College of Business - King Faisal University
Kingdom of Saudi Arabia
nadqh020@gmail.com

Dr. Thamir Saad Al Barrak
Assistant Professors, Accounting Department
College of Business - King Faisal University
Kingdom of Saudi Arabia
talbarrak@kfu.edu.sa

ABSTRACT

The quality of financial reports is one of the topics that has raised the interest of many academics and professionals in the importance of the financial and non-financial information they provide that meets the needs of the beneficiaries. This research was therefore aimed at examining the impact of the audit committee's characteristics: (Independence, financial experience, total equity ownership, Commission size, number of meetings, total compensation, members' tenure) On the quality of financial reports using the (Ohlson,1995) model, to achieve the research objectives, the quantitative approach was based on its suitability for the nature of the research. Many hypotheses were developed and statistically tested.

Data were collected manually from the annual reports of Saudi non-financial companies during the period (2019-2016). The research results showed that the ownership of equity audit committee members and the total compensation were characteristics that had an important impact on the quality of financial reports. s compensation policy, taking into account a ceiling commensurate with the Commission's role and without affecting its independence, Continuous follow-up by the CMA to verify companies' commitment to implement the governance regulation in relation to the work of audit committees as this contributes to improving the quality of financial reports.

Keywords: *Relevance of Information, Financial Expertise, Compensation, Independence, Saudi Company.*